اقتصاد

صعود كلفة التعليم في المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

ستتحمل الأسر المغربية تكاليف كبيرة من أجل تعليم أبنائها في العام الحالي، في ظل تراجع إيراداتها واستقرار الأسعار المرتفعة المطبقة من قبل المدارس الخاصة وزيادة أسعار اللوازم المدرسية.

وأجلت الحكومة بدء العام الدراسي بسبب ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا، غير أن ذلك لم يشغل الأسر عن ارتفاع تكاليف التعليم. وذهبت دراسة أنجزتها الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، إلى أن الأسر اشتكت في العام الماضي من المدارس الخاصة، حيث جاءت في مقدمة المؤسسات التي تظلم منها المغاربة.

وسجل التعليم الخصوصي، حسب جامعة حقوق المستهلك، نسبة 20 في المائة من إجمالي شكاوى الأسر، خاصة في ما يتعلق بعدم وفاء المدارس بالخدمات التي وعدت بها عند التعاقد معها، وعدم الامتثال بواجب تسلم عقد التأمين، في الوقت نفسه اشتكت من المصاريف التي تفرض عليها رغم تبني التعليم عن بعد.

ويلفت محمد العربي، نائب رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه في الأعوام الأربعة الأخيرة، أضحت الأسر أكثر تعبيرا عن تأففها من الأسعار التي تفرضها مؤسسات التعليم الخصوصي ومختلف الخدمات التي توفرها. ويذهب إلى أن الطلب المرتفع على تلك المؤسسات الخاصة يأتي في سياق عدم بلوغ حصة تغطية بنسبة 20 في المائة التي رامت الحكومة تخصيصها للمؤسسات الخاصة ضمن مجمل المؤسسات التعليمية في المغرب.

وتطالب الأسر بالشفافية في العلاقة مع المدارس الخاصة، علما أن وزارة التعليم لوحت بتشديد المراقبة على هذه المدارس، حيث يتوجب عليها الإعلان عن رسوم وواجبات التدريس.

ولم تتمكن العديد من الأسر بسبب الصعوبات المالية التي واجهتها من جراء تداعيات الأزمة الصحية، من أداء ما في ذمتها تجاه مؤسسات تعليمية خاصة، وفي الوقت نفسه، رأت أسر أخرى أن الخدمات التي تقدمها المدارس في ظل الأزمة الصحية لا تبرر المبالغ الشهرية المتصاعدة. ولا تعاني الأسر من أسعار المدارس الخاصة فقط، بل إن ارتفاع الأسعار طاول في العام الحالي اللوازم المدرسية، من دفاتر وأقلام محافظ، باستثناء الكتب المدرسية المقررة أسعارها من قبل وزارة التعليم للتعليم العمومي.

ويلاحظ المهدي نوح، العامل في قطاع المكتبات، أن ارتفاع الأسعار يعزى إلى زيادة كلفة النقل الدولي التي تضاعفت في الأشهر الأخيرة، إذ إن حاوية 20 قدماً من الصين زادت كلفة نقلها من حوالي 7 آلاف دولار إلى 16 ألف دولار.

غير أن مصادر أخرى في القطاع تلفت إلى أن زيادة أسعار الدفاتر ترد إلى زيادة أسعار الورق في السوق الدولية المرتبطة هي الأخرى بأسعار النفط، بالإضافة إلى هوامش الموردين.

وتؤثر المصاريف التعليمية التي تتحملها الأسر على موازنتها العامة، فقد لاحظت المندوبية السامية للتخطيط أنها ارتفعت في الأعوام الأخيرة من حوالي 950 مليون دولار إلى حوالي ملياري دولار.

ويتجلى من بيانات المندوبية أن أسعار التعليم زادت ضمن أسعار المستهلكين بوتيرة تفوق معدل التضخم، في الوقت نفسه الذي ارتفعت فيه مساهمة الأسر في تمويل التعليم بالمغرب من 7,19 في المائة إلى 29 في المائة.

(هولي ادامز/ Getty)

هبوط المبيعات البريطانية

أظهرت بيانات رسمية، الجمعة، أن أحجام مبيعات التجزئة البريطانية تراجعت بشكل غير متوقع الشهر الماضي، في أطول سلسلة من الانخفاضات منذ بدء تسجيل البيانات، على الرغم من أن أحجام المبيعات لا تزال أعلى من مستويات ما قبل جائحة كورونا. وقال مكتب الإحصاء الوطني إن المبيعات تقلصت بنسبة 0,9 في المائة على أساس شهري في أغسطس/ آب مقارنة بمتوسط توقعات الاقتصاديين، بزيادة قدرها 0,5 في المائة، لتتراجع للشهر الرابع على التوالي بعد تعديل بيانات الشهور السابقة بالخفض. وذكر مكتب الإحصاء أن التراجع في أغسطس يعكس في جانب منه انخفاض مبيعات متاجر السلع الغذائية ماركت مع إقبال المزيد من الناس على تناول الطعام خارج المنزل بعد تخفيف قيود مكافحة كوفيد-19.

ضغوط تلغي قرار حظر تصدير الفول المصري

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

أعلنت مصلحة الجمارك المصرية أنه تم إلغاء الحظر على تصدير الفول. وجاء إعلان المصلحة عقب تلقي إبراهيم السجيني، مساعد وزير الصناعة والتجارة للشؤون الاقتصادية، عدة شكاوى من مصدري الحاصلات الزراعية بعد رفض بعض المنافذ الجمركية السماح لهم بتصدير الفول الحصى والمدشوش نظرا لعدم صدور أي قرارات وزارية بذلك. وأكد خطاب مساعد الوزير لمصلحة الجمارك على انتهاء العمل بالقرار 154 لسنة 2021 الخاص بحظر تصدير الفول البلدي، مشددًا على عدم وجود أي قيود على تصدير الفول بكافة أنواعه.

ويرى حسين أبوصدام، نقيب الفلاحين، أن السبب الرئيس وراء إلغاء قرار حظر تصدير الفول البلدي، يرجع إلى ضغوط كبار التجار والمصدرين على وزارتي التموين والتجارة والصناعة، لتلافي خسائرهم المحققة حال استمرار قرار الحظر.

ويوضح في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، أن كلفة شراء طن الفول وتخزينه في الثلاجات وصل إلى حوالي 14 ألف جنيه، في حين أن سعر الفول في سوق التجزئة يقدر في الوقت الحالي بـ10 آلاف جنيه، وهو ما يعني خسارة التجار في كل طن 4 آلاف جنيه. ويتوقع أبوصدام عدم تأثر الأسعار بقرار إلغاء الحظر بشكل ملموس، إذ إن 85 في المائة من المصريين يعتمدون في استهلاكهم على الفول المستورد، والذي يصل سعره إلى 8 جنيهات للكيلوغرام، لافتًا إلى أنه من إيجابيات القرار تشجيع المزارعين على زراعة الفول البلدي.

وأرسلت وزارة التجارة والصناعة في وقت سابق خطابا لوزارة التموين، لاستشارتها في عدم تجديد قرار حظر تصدير الفول البلدي، وعزت الأسباب إلى وجود استقرار في الكميات المتاحة محليا، وانخفاض أسعار الفول البلدي والمستورد بنسبة 40 في المائة. وذكرت الوزارة أنها تلقت العديد من الشكاوى التي كشفت عن الآثار السلبية لقرار حظر التصدير، منها خسارة العائد التصديري، إذ يمثل سعر تصدير طن الفول البلدي 3 أضعاف طن الفول المستورد، بالإضافة لفقدان مصر للكثير من الأسواق، وأشارت إلى استمرار الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، إذ لا تزال مصر تستورد ثلثي احتياجاتها من الفول، بالإضافة إلى انخفاض صادرات الفول المصري والتي لا تمثل سوى 7 في المائة من إجمالي الإنتاج المحلي.

أخبار

مليار دولار من صندوق النقد للبنان

قالت وزارة المالية اللبنانية، الجمعة، إن مصرف لبنان المركزي أبلغ وزير المالية بتحويل 1,139 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي لحساب الوزارة لدى المصرف. وكانت الوزارة قد أعلنت أنها

ستتلقى مخصصات من العملات الاحتياطية لصندوق النقد الدولي في وقت سابق هذا الأسبوع. ووقعت وزارة المالية عقدًا، الجمعة، مع شركة «ألفاريز آند مارسال»، مقرها نيويورك، لإجراء تدقيق جنائي للبنك المركزي في البلاد، وهو مطلب رئيسي للمجتمع الدولي لاستعادة الثقة في البلد الذي ضربته الأزمة.

البنك الدولي يلغي تقرير الأعمال بعد تحقيق

ألغى البنك الدولي تقريرًا بارزًا عن ظروف العمل في جميع أنحاء العالم بعدما وجد محققون أن موظفين تعرضوا لضغوط من قبل قادة في البنك لتغيير البيانات حول الصين وبعض الحكومات الأخرى. وخلص تحقيق أجرته شركة ويلمرهيل للمحاماة بواشنطن لصالح البنك، أن الموظفين قاموا بتغيير البيانات الخاصة بالصين لتحسين تصنيفها تحت ضغط من مكتب رئيس البنك الدولي آنذاك جيم يونغ كيم ومن الرئيسة التنفيذية آنذاك كريستالينا جورجيفا وأحد مستشاريها.

الدين العام التونسي يبلغ مرحلة حرجة

بلغت أرقام الدين المحلي المستحق على تونس مستويات حرجة تقترب من 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2020. وبحسب قانون المالية لعام 2021، كان الدين العام لتونس لا يتجاوز 43 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2009. وأظهرت نشرة الدين العمومي الصادرة عن وزارة المالية، أن الدين العام بلغ في يونيو/ حزيران الماضي، 99,29 مليار دينار (35,58 مليار دولار).

ارتفاع صادرات البيتروكيماويات الإيرانية

أظهرت أرقام وزارة النفط والبنك المركزي الإيراني أن طهران صدرت مواد بتروكيماوية ومنتجات بترولية بنحو 20 مليار دولار في عام 2020، أي ضعف قيمة صادراتها من الخام التي تأثرت سلباً بالعقوبات الأميركية. وقالت الحكومة، في إبريل/ نيسان، إن هذه الصادرات كانت المصدر الرئيسي لإيراداتها. وشرح حميد حسيني، عضو مجلس إدارة اتحاد مصدري النفط والغاز والبتروكيماويات الإيراني في طهران، إن «العالم شاسع وأساليب التهرب من العقوبات لا حصر لها». وأن الأسعار التنافسية وموقع إيران القريب من الممرات الملاحية الرئيسية جعل منتجاتها مطلوبة.

اقتصاد الناس

غلاء الوقود في لبنان

الحكومة تستهل قرارا تها بزيادة الأعباء

اعلنت وزارة الطاقة اللبنانية زيادة سعر الوقود، فيما تدرس تسعير المازوت بالدولار بالتزامن مع دخول قوافل إيرانية تحمل هذه المادة إلى لبنان

بيروت ـ **رينا الجهّال**

استهلت الحكومة اللبنانية الجديدة أول قراراتها بزيادة أسعار المحروقات وسلك مسار رفع الدعم كلياً، رغم تأكيداتها أنها لن تلجأ إلى هذه الخطوة «المؤجلة» لتخفيف هول وطأتها على المواطنين.

وأصدرت وزارة الطاقة والمياه الجمعة جدول تحديد سعر مبيع المحروقات، بحيث أصبح سعر صفيحة البنزين 98 أوكتان 180 ألف ليرة لبنانية و95 أوكتان 174300 ليرة لبنانية، في حين لم تحدد سعر المازوت وسط أنباء تؤكد الاتجاه إلى تسعير المادة بالدولار الأميركي عن طريق احتساب سعر الطن بـ549 دولاراً، فيما حام سعر الدولار الجمعة حول الـ 15 ألف ليرة.

وسلك دعم البنزين في لبنان مسار الرفع التدريجي، حيث كان يتم استيراده وفق سعر الصرف الرسمي عند 1514 ليرة لبنانية للدولار، فيما بدأ دعم استيراد الوقود من قبل مصرف لبنان مع احتساب الدولار بـ3900 ليرة في مقابل وصول الدولار إلى أكثر من 15 ألف ليرة في السوق السوداء، ثم تم تخفيف الدعم مع احتساب دولار الاستيراد بـ8 آلاف ليرة، وصولاً اليوم إلى احتسابه بـ12 ألف ليرة لبنانية تقريباً ليصبح موازياً لسعر الدولار في منصة مصرف لبنان الذي تم تحديده الخميس عند 12800 ليرة.

وقال عضو نقابة أصحاب محطات المحروقات جورج البركس لـ«العربي الجديد» إن سعر صفيحة البنزين كان يبلغ في بداية عام 2020 نحو 24600 ليرة لبنانية قبل أن تقفل السنة على سعر 26 ألف ليرة تقريباً، ليبدأ مسار الارتفاع الكبير مع بدء رفع الدعم التدريجي في 28 يونيو/حزيران 2021 بحيث ارتفع سعر الصفيحة من 45200 ليرة إلى 61100 ليرة وصولاً إلى وصول سعر الصفيحة الجمعة إلى 180 ألف ليرة اليوم.

وأشار إلى أن «الحكومة الجديدة تستكمل مسار رفع الدعم التدريجي على البنزين ومن المتوقع أن يرفع كلياً في آخر الشهر»، لافتاً في المقابل إلى أن «الدولار سيبقى متقلباً تبعاً لأداء الحكومة وثقة الناس بها». وتحدث البركس عن اتجاه إلى تسعير المازوت بالدولار الأميركي، موضحاً أن هذه الخطوة تعني رفع الدعم كلياً عن هذه المادة وفتح الباب أمام الاستيراد الحرّ وبهذه الطريقة يكون البيع بالدولار حصراً أو بالليرة اللبنانية وفق سعر السوق اليومي وذلك تبعاً لكل تاجر، لافتاً إلى أن «سعر طن المازوت غير المدعوم سيكون بـ549 دولاراً من دون احتساب تكاليف النقل والتوزيع والربح».

> وصل سعر صفيحة البنزين في لبنان إلى 180 ألف ليرة

وأكد الخبير الاقتصادي وليد أبو سليمان لـ«العربي الجديد» أن «رفع سعر صفيحة البنزين لن يؤدي إلى حلّ الأزمة بل سنشهد مزيداً من طوابير السيارات أمام محطات الوقود والمواطن اللبناني هو الضحية الوحيدة والأكبر ويدفع فاتورة الغلاء ورفع الأسعار، من دون وضع خطط جدية وشاملة قادرة فعلاً على حلّ الأزمة».

واستغرب أبو سليمان سلك الحكومة اللبنانية طريق رفع الدعم الكلي عن المازوت قبل البنزين بينما يجب حصول العكس باعتبار أن المازوت مادة حيوية أساسية ومهمة جداً، ما يعني غلاءً فاحشاً سيطاول مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقال إن «رفع الدعم يجب أن يكون أولاً على البنزين ومن ثم تدريجياً على المازوت الذي تحتاج إليه المستشفيات والأفران والمولدات الكهربائية والمدارس وكل المؤسسات والقطاعات». وحذر أبو سليمان من خطورة تسعير المازوت بالدولار أو إلزام المواطن بشرائه بالدولار، «فهذه خطوة تتعارض مع القوانين اللبنانية التي تلزم التعامل بالعملة الوطنية، ومن شأنها أن تدفع بالمستهلك إلى شراء الدولار من السوق ما يعني أيضاً ارتفاعاً كبيراً في سعر صرف الدولار».

وأشار إلى «أننا دخلنا فوضى عارمة ولا أعرف كيف تتخذ القرارات بهذه العشوائية وما يحصل على صعيد سعر صرف الدولار من تقلّبات سريعة وكبيرة متوقع».

وتأتي هذه التطورات بالتزامن أيضاً مع وصول قوافل المازوت الإيراني الخميس إلى الأراضي اللبنانية على أن تتولى عملية التسلم والنقل والتوزيع محطات «الأمانة» التابعة لـ«حزب الله» والمدرجة على لائحة العقوبات الأميركية.

وقد علمت «العربي الجديد» أن عدداً من المؤسسات الإنسانية والجمعيات بدأت تطلب حجز كميات لها من المازوت لتغطية حاجاتها ومن بينها نقابة المستشفيات الخاصة وهو ما أكده النقيب سليمان هارون لـ«العربي الجديد» الذي طلب حصة لتغطية حاجات المستشفيات من المازوت بانتظار الردّ.

في المقابل ترفض مؤسسات وجمعيات ومنظمات دولية وغير حكومية شراء المازوت الإيراني لأسباب سياسية بحت وتجنباً للتعرّض لأي عقوبات أميركية.

وعلى صعيد آخر، بدأ النفط العراقي يصل إلى لبنان بحيث يتم تفريغ نصف حمولة الباخرة الأولى في معمل دير عمار شمالاً والنصف الآخر في معمل الزهراني جنوبي البلاد. وقد عاود سعر صرف الدولار الجمعة ارتفاعه بعدما انخفض إلى حدود 13 ألف ليرة الخميس في مسار فوضوي يؤثر سلباً على تسعير مختلف أنواع البضائع والمواد الغذائية والتجارية.

وسرت معلومات الخميس بأن مجلس الوزراء سيتخذ في جلسته قراراً برفع الدعم كلياً عن المحروقات وهو ما أكد وزير الإعلام جورج قرداحي عدم صحته.

ازدحام أمام محطة وقود في بيروت (حسين بيضون)

السودان

احتجاجات تعرقل الإنتاج النفطي

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

تشهد ولايات الإنتاج النفطي في السودان، خاصة غرب كردفان وشرق دارفور، موجة احتجاجات متفرقة من قبل الأهالي للمطالبة بالتنمية وتحسين الخدمات وتوظيف الشباب، وصلت إلى حد عرقلة الإنتاج.

ولم تفلح تطمينات وزير النفط والطاقة السوداني جادين عبيد في حل المشكلة، وذلك على الرغم من تشكيل لجنة رباعية تضم وزارته وحكومة ولاية غرب كردفان والشركات العاملة في الحقول وممثلين عن المجتمعات المحلية لاحتواء مشكلة الخدمات الاجتماعية والتدرج في توظيف الشباب في الشركات، حيث استمر شباب وأهالي هذه المناطق في احتجاجاتهم أمام الحقول النفطية.

وقال المهندس في شركة بترولين النفطية غربي كردفان حمدون هنو سبندية، لـ«العربي الجديد»، إن الاحتجاجات في المنطقة ينفذها بعض الشباب المطالبين بالتنمية ومنع التلوث البيئي وتوفير الوظائف، مشيراً إلى محاولة المحتجين إغلاق أنابيب حقل كيلك والذي يقوم بنقل الخام من كافة الحقول بما فيها نفط جنوب السودان، ولكنهم فشلوا في ذلك. وشرح أن الخط يعمل الآن بصورة طبيعية، وأكد على أن هذه الاحتجاجات الحقت أضراراً بالإنتاج النفطي في البلاد.

وتبرأت لجنة حقل هجليج لخدمات المجتمع المحلي في غرب كردفان من الوقفات الاحتجاجية وحملت «مجموعة مجهولة مسؤولية التخريب في مراكز الإنتاج»، مؤكدة مساندتها للجنة الرباعية التي كونتها وزارة الطاقة لحل المشكلة.

وعاب الوزير السابق للنفط والطاقة إسحاق جماع، في حديث مع «العربي الجديد»، على وزارة النفط جهودها لحل المشكلة عبر التفاوض المباشر مع الأفراد، معتبراً أن ذلك يؤدي إلى فتح شهية الكثير من المواطنين في مناطق الإنتاج للمطالبة بتعويضات فردية قد تعجز الوزارة عن الإيفاء بها مستقبلاً.

وقال جماع إن الاحتجاجات سببها الجو العام في البلاد وتوقف شركاء الإنتاج عن الإنفاق على التوظيف في الحقول والآبار، وتجميد أموال «المسؤولية الاجتماعية»، بسبب مديونيات الشركات الكبرى المستحقة على الحكومة، ما يؤثر على الإنتاج.

واعتبر أن «الحكومة تتحمل المسؤولية الكبرى في تضرر الإنتاج وتوقف الخام وتضرر المحتجين أنفسهم، ما يستدعي ضرورة الإسراع في حسم هذه الاحتجاجات والاستجابة لكافة المطالب».

ودعا إلى تغيير وجهات النظر الخاطئة السائدة في أوساط أهالي مناطق الإنتاج في تحميل الشركات النفطية مسؤولية توفير كافة الخدمات الاجتماعية بهذه المناطق، مشيراً إلى أن هذا الدور يقع على عاتق وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي.

> المعتصمون يطالبون بالتنمية وتأمين الوظائف وحماية البيئة

ليبيا

تدقيقٌ دولي بحسابات أكبر مصارف

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

استعان المصرف الليبي الخارجي، أكبر مصارف ليبيا، بشركة «بدليوت» الدولية للتدقيق في حساباته، بعد خسائر كبيرة مني بها خلال السنوات الأخيرة. يأتي ذلك، وفقاً لخطة، أعلن عنها المصرف لإدارة أولوياته الاستراتيجية، بإشراف مستشارين دوليين، تهدف إلى تصحيح أوضاع المصرف وحماية الأصول.

وكشف تقرير لديوان المحاسبة حصلت «العربي الجديد» على نسخة منه، أن التحليل المالي للمصرف بين تدهور حال المساهمات وتدني مستوى العائد وحقوق الملكية في السنوات الأخيرة.

وعرج التقرير على الاستثمار في مجموعة السندات غير المدرجة، فكانت النتيجة خسائر بقيمة 5,4 ملايين دولار وخسائر أخرى بـ 1,5 مليون يورو، وأرجع التقرير سبب الخسائر للبيع بأقل من التكلفة.

ولفت المركز المالي للمصرف الخارجي إلى قيام المصرف المركزي الليبي خلال الربع الأخير من العام 2020 بسحب ما يقارب 2,43 مليار دولار منه، ما تسبب بمخاطر على السيولة وعدم القدرة على سداد التزاماته قصيرة الأجل. كما انخفض صافي دخل المصرف في سنة 2020، بالمقارنة مع سنة 2019 بـ 19,3 مليون دولار، عازياً أسباب الانخفاض إلى تراجع معدلات الفائدة إلى 0,25 في المائة.

وأشار التقرير إلى انخفاض الاعتمادات المستندية خلال سنة، ودعا ديوان المحاسبة إلى ضرورة إدارة الأموال بصورة صحيحة ووسط ضعف كفاءات العنصر البشري. وكان فريق الخبراء الأممي المعني بليبيا عبّر من خلال تقاريره عن قلقه من عمليات مصرفية مخالفة جرت داخل المصرف الليبي الخارجي، واستند الفريق إلى معلومات تلقاها من كبار المديرين في المصارف التجارية بخصوص حالات اختلاس لأموال عامة، وجاء في تقرير الخبراء أن «قيمة الاعتمادات المستندية التي أصدرها هذا المصرف بلغت مليار دولار خلال سنة 2016 على سبيل المثال».

ويبلغ رأسمال المصرف نحو 23,4 مليار دولار، وهو منتشر في 26 دولة حول العالم وذكرت تقارير من مصرف ليبيا المركزي أن المصرف الليبي الخارجي يواجه خسائر تقدر بـ 400 مليون دولار.

وأوضحت أن قيمة المحفظة الاستثمارية للسندات تقدر بمبلغ مليار و87 مليون دولار، في حين لا تتجاوز قيمتها السوقية مبلغ 685 مليون دولار، أي أن خسائر التقييم للمحفظة مرتفعة. وحذر «المركزي» من خطورة الاستثمار في سندات الشركات غير المدرجة وذات الاكتتاب الخاص نظرا لصعوبة التنبؤ بمستقبل هذه الشركات التي لا تتوفر بشأنها البيانات والمعلومات الداعمة لإعادة هيكلتها.

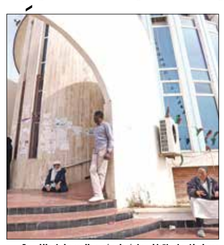

مواطنون يتظرون أمام أحد المصارف الليبية (Getty)

تحقيق

تسع رقعة الاحتجاجات الساخطة في اليمن، وسط تصاعد الأزمة المعيشية وارتفاع مؤشرات الجوع والفقر والحرمان، وتشهد البلاد تضخماً في أسعار السلع الأساسية وشحاً في العديد من المواد الحيوية، فيما تتناقص المداخيل وتتآكل القدرة الشرائية للمواطنين

صرخات الجوعى اليمنيين

احتجاجات واسعة على وقع تزايد الأزمات

عدن ـ **محمد راجح**

يتحدث المواطن عارف أحمد، من سكان منطقة الشيخ عثمان، شمال عدن، بسخط عارم، عن وضع معيشي مزر لم يعد باستطاعته تحمله. يشير عارف إلى «غلاء فاحش وظلام دامس وأمراض متفشية، ولا مبالاة من جميع الأطراف المسؤولة التي تغض الطرف عن معاناة الناس مع انشغالها بصراعاتها التي لا تنتهي». ويضيف لـ«العربي الجديد»، أن «الناس تموت من الأمراض مع انتشار فيروس كورونا الذي يجتاح المدينة في موجة ثالثة أشد ضراوة، في المقابل لا يمتلك الكثير من الناس أموالاً لتوفير احتياجاتهم من الغذاء والدواء».

أما سعد حميد، وهو من سكان كريتر وسط عدن، فيقول بدوره لـ«العربي الجديد»، إن «الراتب لم يعد يكفي سوى لشراء كيس دقيق (50 كيلوغراماً) ونصف كيس أرز (25 كيلوغراماً)، بسبب غلاء الأسعار وبقاء الرواتب كما هي منذ ما قبل العام 2014». ويشرح أن الناس لم يعد باستطاعتها تحمل درجة حرارة هذا الصيف المرتفعة بشكل كبير، مع انعدام الكهرباء التي تأتي «بالقطارة» من فترة إلى أخرى.

وترتفع صرخات اليمنيين في احتجاجات واعتصامات متصاعدة، حيث يشكو المواطنون من تزايد نسبة الجوع والفقر والبطالة، في مقابل انعدام الأمن وتجاهل السلطات الأزمات بدلاً من التسريع في إيجاد الحلول.

تعدد الاحتجاجات

وتشهد عدن، جنوب اليمن، احتجاجات عارمة للتنديد بتردي الخدمات العامة وتدهور الأوضاع المعيشية التي تزداد سوءاً، ولم تجد من يخفف وطأتها. الواقع لا يختلف في حضرموت، التي تعيش مدنها على وقع مظاهرات غاضبة للتنديد بارتفاع أسعار الوقود بشكل مضاعف وانهيار الخدمات العامة وتدهور العملة الوطنية.

> 200%
> نسبة ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق اليمنية، وتزامن مع انهيار الدينار وتصاعد أسعار الوقود. ويشكو المواطنون من ضعف المداخيل والرواتب ما يمنعهم من شراء حاجاتهم

ويشكو المواطنون في أرخبيل سقطرى، الخاضع لسلطات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، من تردي معيشي وأزمة وقود حادة ضاعفت معاناة الصيادين الذين يعتبرون الفئة السكانية العاملة الأكبر في الجزيرة، إضافة إلى أزمة مياه حادة نتيجة للجفاف الذي تعاني منه سقطرى وأدى إلى ارتفاع أسعار المياه بشكل كبير.

ويلفت الناشط الاجتماعي في سقطرى حامد بن عايض في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن معاناة المواطنين في الجزيرة ازدادت سوءاً منذ أشهر. إذ قفزت أسعار السلع الغذائية مع شح كبير في معروض أهم المواد الأساسية، إضافة إلى أزمة وقود حادة ضاعفت أسعار اللتر بنسبة تزيد عن 400 في المائة.

وأقدم المجلس الانتقالي الجنوبي الذي يعد الحاكم الفعلي لعدن على إعلان حالة الطوارئ في المدينة والقيام بحملة اعتقالات واسعة قال إنها تستهدف محتجين قاموا بأعمال شغب وتعد على الممتلكات الخاصة، في ظل إصرار المتظاهرين على مواصلة الاحتجاجات حتى يتم وضع حد لهذه الأزمات الاقتصادية والمعيشية المتصاعدة.

وتواصل العملة اليمنية انهيارها مع تجاوز سعر صرف الريال حاجز 1100 مقابل الدولار الواحد، وبروز أزمة وقود حادة في أكثر من محافظة في جنوب اليمن، في حين زاد تردي التغذية بالكهرباء وساعات انقطاعاتها الطويلة في ظل بطء شديد في المعالجات الهادفة لتحسينها من خلال استيعاب منحة المشتقات النفطية السعودية المخصصة لتوفير المازوت لتشغيل محطات الكهرباء العامة.

> ارتفع سعر الوقود بنسبة 400% بالتزامن مع شح المعروض
>
> تواصل العملة انهيارها لتصل إلى 1100 دينار مقابل الدولار

وأكدت مؤسسة الكهرباء في عدن شراء كمية إسعافية بنحو 5 آلاف طن من وقود الديزل تكفي لتشغيل محطة التوليد الكهربائي في عدن لمدة خمسة أيام حتى وصول الدفعة الرابعة من وقود المنحة السعودية.

إضراب الصرافين

في المقابل، أعلنت جمعية الصرافين اليمنيين في عدن الإضراب الشامل بسبب الأوضاع الراهنة في المدينة من احتجاجات ومحاولات لاقتحام بعض شركات ومحال الصرافة.

ويحمل الخبير المصرفي نشوان سلام في حديث مع «العربي الجديد»، قطاع الصرافة في عدن، الجزء الأكبر من مسؤولية الأزمات الواسعة الراهنة والناتجة أساساً عن انهيار العملة وتجاوز سعر صرف الدولار حاجز 1000 ريال واستمراره بالارتفاع بالتزامن مع ارتفاعات قياسية في أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، متأثرة أيضاً بأزمات الاستيراد ومعاناة التجار منذ يونيو/ حزيران الماضي في فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد السلع بسبب الأزمة النقدية المتأججة في البلاد.

ويضيف أن جمعية الصرافين في عدن وضعت نفسها في موقع المواجهة مع البنك المركزي اليمني في عدن والمؤسسات المالية الرسمية، وأقدمت على تنفيذ إجراءات أحادية كما تابع الجميع مؤخراً لتثبيت سعر صرف الريال مقابل الدولار والريال السعودي.

لكن، وفق سلام، «كان الأمر عبارة عن إجراء فاشل إلى جانب ما تم الإعلان عنه من تدابير عبر اللجنة الاقتصادية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، وهو ما نشاهده في التداعيات المتمثلة بعودة العملة إلى التهاوي بوتيرة عالية مخلفة العديد من الأزمات المعيشية».

من جانبه، يرى الباحث الاقتصادي مراد منصور في حديث مع «العربي الجديد»، أن المجلس الانتقالي الجنوبي عمد على تقويض عمل الحكومة التي أصبح شريكاً فيها منذ عودتها مطلع يناير/ كانون الثاني، ومحاولة فرض سلطة الأمر الواقع في عدن ومحافظات أخرى في جنوب اليمن، مركزاً على تطوير صراعاته معها بدلاً من مواجهة ما ترتب عليه من تبعات جراء هذه الممارسات مع وصول الأوضاع المعيشية إلى هذه المرحلة التي يشاهدها الجميع من سخط وغضب ومظاهرات واحتجاجات.

تجاهل الأزمات

وتلتزم الحكومة الصمت تجاه ما تشهده بعض مناطق جنوب اليمن من احتجاجات ومظاهرات متواصلة تنديداً بتدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية إلى مستويات تنذر بكارثة يصعب مواجهتها والتعامل معها.

وانعكس هذا التجاهل في الاجتماع الذي عقده الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي الخميس، وضم نائبه علي محسن صالح ورئيس مجلس النواب سلطان البركاني ورئيس الوزراء الدكتور معين عبد الملك، والذي لم يتطرق إلى ما يحدث في عدن والمحافظات في جنوب اليمن، مركزاً على التطورات الراهنة في البلاد على مختلف الأصعدة وتداعياتها المتجددة والمتلاحقة الميدانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وما يترتب عنها من تبعات ومعاناة للمواطن. في السياق، يكشف مسؤولون في وزارة المالية والبنك المركزي في صنعاء عن إمكانية تخصيص حقوق السحب لليمن لدى صندوق النقد الدولي بقيمة 655 مليون دولار لمعالجة ملف مرتبات موظفي الدولة لمدة 6 أشهر متتالية.

ويستمر الصراع الدائر في اليمن على كافة المستويات مخلفاً سلسلة من الأزمات الاقتصادية والمعيشية مع توسع مستويات الفقر والبطالة لتشمل معظم السكان في اليمن، مع اتساع بؤر الجوع وسوء التغذية وتفشي الأمراض وانتشار متزايد لحالات الإصابة بفيروس كورونا.

الصراع يطيل أمد الأزمة

يشير خبراء ومراقبون إلى معاناة اليمنيين في جميع المناطق والمحافظات المجزأة بين عدة أطراف متصارعة. ويلفت هؤلاء إلى أن الأزمات تتركز بشكل كبير منذ بداية العام الحالي في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً مثل عدن وحضرموت والمهرة، إضافة إلى تعز التي تشهد حراكاً متواصلاً واحتجاجات من وقت لآخر للتنديد بتردي الأوضاع والخدمات المعيشية. في حين يعاني المواطنون في صنعاء، وشمال اليمن الواقعة تحت سيطرة الحوثيين بشكل أكبر مقارنة بالمواطنين القاطنين في المحافظات الأخرى، لكنهم لا يستطيعون التنديد بتردي أوضاعهم بسبب القبضة الأمنية للحوثيين. وأكد المبعوث الأممي إلى اليمن، هانز غروندبرغ، في أول إحاطة له أمام مجلس الأمن الدولي، أن كافة تفاصيل الحياة اليومية في اليمن، من العنف إلى نقص الوقود والكهرباء، وارتفاع أسعار الغذاء، وانهيار العملة «ترتبط على نحو ما بمسائل سياسية معقدة تتطلب حلاً شاملاً». ولفت إلى أن الحرب الاقتصادية الحاصلة من جانب كافة أطراف الصراع، أدت إلى عواقب مدمرة طويلة المدى، وحظوظ تحقيق اختراق باللف الاقتصادي تبدو شبه مستحيلة، على المدى القريب.

أطفال يتطرون للحصول على وجبة مجانية (محمد حمود/Getty)